روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية .. توازن جديد للقوى الدولية

(السياسة الدولية، العدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨)

د. نورهان الشيخ(*)

يحفل تاريخ العلاقات الدولية بأزمات مفصلية عديدة مثلت نقطة تحول فى النظام الدولى وعلاقات القوى فيه. ولم تكن هذه النقاط المفصلية وليدة اللحظة ولكنها كانت دوماً نتاج عملية تطور للأحداث والتفاعلات وتوازنات القوى. ومنها على سبيل المثال حرب الثلاثون عاماً التى انتهت بصلح وستفاليا عام ١٦٤٨، وكذلك الحرب الألمانية الفرنسية والهزيمة الموجعة لفرنسا عام ١٨٧٠، وفى العصر الحديث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، ثم ما يُعرف بانتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١.

ورغم أن المواجهة الروسية الجورجية التى اندلعت إثر القصف الذى قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية فى ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨، تبدو أزمة إقليمية ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية السابق الإشارة إليها، إلا إنها لا تقل عنها من حيث دلالاتها السياسية لاسيما فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولى والقوى الفاعلة فيه، والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً: عودة روسيا إلى مصاف القوى الكبرى الفاعلة فى النظام الدولى:

فعقب حقبتى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين واللتان شهدتا انهيار سريع فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينات من القرن الماضى، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادة مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها فى هذا الخصوص.

فلقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكى فى المجال الحيوى لها والمتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، والذى اتخذ أبعاداً ليس فقط اقتصادية ولكن وهو الأهم والأخطر التدخل العسكرى المباشر فى صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكرى

---

* أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

واسع النطاق مع عدد من هذه الدول وفى مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة ولو دبلوماسية مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذى تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوربية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة.

فى هذا الاطار، اتسم السلوك الروسى على الصعيد الخارجى لاسيما منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠ بالحذر وعدم إطلاق التهديدات أو الدخول فى مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن الموقف الروسى من الأزمة فى أوسيتيا الجنوبية إنما يعكس تغيراً حقيقياً له دلالاته فيما يتعلق بالسياسة الروسية وتوازن القوى الدولى.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية فى التأكيد على كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، وهى محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد القوى ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

وكما كانت جورجيا هى أول موطئ قدم للولايات المتحدة فى المنطقة ومنها انتقلت الثورة الوردية كأول ثورة ملونة بدعم أمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٣، ليس فقط ضد النظم التسلطية ولكن ضد النفوذ الروسى، إلى أوكرانيا عام ٢٠٠٤ ثم قيرجيزستان عام ٢٠٠٥، فإن تحجيم النفوذ الأمريكى بها سيكون بداية الانحصار والانكسار الأمريكى فى المنطقة بأسرها. وقد عبر وزير الخارجية سيرجى لافروف صراحة عن ذلك فى قوله: "إننا ندرك أن جورجيا الحالية وليدة لمشروع الولايات المتحدة الخاص، كما ندرك أن الولايات المتحدة قلقة على مصير هذا المشروع".

ساعد على ذلك التحسن الملحوظ فى أداء الاقتصاد الروسى منذ عام ٢٠٠٠، والذى وصل إلى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ حوالى ٧% سنوياً منذ عام ٢٠٠٣، وفائضاً فى الميزان التجارى على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة من يناير – مايو ٢٠٠٨ فقط إلى ١ر٨٤ مليار دولار، وفائضاً فى الميزانية الفيدرالية بلغ ٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطى عالمى من الذهب والعملات الصعبة (٣ر٥٩٧ مليار دولار فى أغسطس ٢٠٠٨). كذلك، استعادة المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ واستعادة مكانتها كأكبر مُصدر للسلاح فى العالم. كذلك استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوربية" ذات عمق آسيوى كما كان عليه الحال فى العهد القيصرى. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول

إلى مجموعة الثمانية فى يونيو ٢٠٠٢، ورئاستها لقمة المجموعة عام ٢٠٠٦ دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها فى مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذى سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

فى هذا الاطار جاء رد الفعل الروسى على الهجوم الجورجى على أوسيتيا الجنوبية حاسماً إلى حد أذهل الكثيرين. فروسيا لأول مرة منذ السبعينات من القرن الماضى فى مواجهة مباشرة مع النفوذ الأمريكى، وفى إصرار وعزم واضح على حماية مصالحها فى منطقة كانت جزءاً منها حتى زمن ليس ببعيد.

وتتمحور المصالح الروسية فى أوسيتيا الجنوبية فى الاعتبارات التالية:

أولاً، الهوية الروسية لأوسيتيا الجنوبية والروابط الأثنية والعرقية بين روسيا والإقليم، فرغم إن أوسيتيا الجنوبية تعتبر من الناحية القانونية جزءاً من جورجيا التى تضم جمهوريتان أخرتان ذات حكم ذاتى وتطمحان إلى الاستقلال وهما أبخازيا وأجاريا، إلا إنها عملياً ومن الناحية الفعلية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال، وهى أكثر ارتباطاً اقتصادياً واجتماعياً بموسكو منها بتبليسى. فحوالى من ٧٠ – ٨٠% من سكان أوسيتيا هم من الروس الذين يحملون بطاقات هوية وجوازات سفر روسية. ويعتبر الإقليم امتداد طبيعى لجمهورية أوسيتيا الشمالية الروسية وكانت الجمهوريتين وحدة واحدة فى ظل روسيا القيصرية قبل تقسيمهما إلى جمهوريتين تتبع الشمالية روسيا وتتبع الجنوبية جورجيا وذلك فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق. ومن ثم جاء التدخل الروسى لحماية المواطنين الروس فى أوسيتيا الجنوبية انطلاقاً من أن الاعتداء عليهم اعتداء على مواطنين روس.

ثانيا، اعتبار يتعلق بهيبة الدولة الروسية ومكانتها إقليمياً ودولياً. فمن المعروف أن أوسيتيا الجنوبية كانت تحت المظلة الأمنية لقوات حفظ السلام الروسية التى دخلت الإقليم بناء على طلب الرئيس الجورجى السابق إدوارد شيفرنادزة فى نوفمبر ١٩٩٣ الذى منح روسيا أيضاً خمس قواعد عسكرية بعد احتدام الصراع فى جورجيا وزيادة سيطرة قوات المتمردين. وقد كان اعتداء جورجيا على أوسيتيا الجنوبية ليس فقط اعتداء على المواطنين الروس بها ولكن كان اعتداء على القوات حفظ السلام الروسية بالإقليم أيضاً. ومن ثم كان رد فعل روسيا دفاعاً عن قواتها وهيبة ومكانة مؤسستها العسكرية بل وهيبتها كدولة. كما كانت الأزمة فرصة سانحة لتلقين الرئيس الجورجى ميخائيل ساكشفيلى درساً و"تأديبه" من وجهة النظر الروسية لمعارضته الصريحة والمعلنة وتحديه الواضح لروسيا ولهفه الشديد للانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى

والسماح لقوات الحلف التى هى بالأساس قوات أمريكية بأن تقف على الحدود الروسية فى استخفاف واضح بروسيا. وكذلك على اعتداءه على المواطنين والقوات الروسية فى أوسيتيا الجنوبية والذى ما كان من الممكن أن يحدث إلا إذا كان قد تلقى ضوءاً أخضر من الولايات المتحدة وربما وعداً بالدعم السياسى والعسكرى خاصة وأن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت فى زيارة لجورجيا يومى ٩ و١٠ يوليو أى قبل اندلاع الأزمة بأسابيع.

ثالثا، مقتضيات الأمن القومى الروسى فى منطقة القوقاز. فأوسيتيا الجنوبية وكذلك أبخازيا هى منطقة ملاصقة لعدد من الجمهوريات الروسية فى منطقة القوقاز ذات النزعات الانفصالية والطامحة للاستقلال عن روسيا ذاتها وفى مقدمتها الشيشان. ورغم نجاح روسيا فى تحقيق الاستقرار فى تلك المنطقة إلا إن استمرار هذا الاستقرار مقترن بإحكام النفوذ الروسى فيما وراء الحدود الروسية لاسيما فى جورجيا التى اتهمتها روسيا دوماً بدعم الانفصاليين فى الشيشان.

رابعا، أمن الطاقة بالنسبة لروسيا وضرورة السيطرة على خطوط نقل البترول والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر الموانئ الجورجية على البحر الأسود إلى أوربا، وضمان بقائها تحت النفوذ الروسى. فالصراع الدولى الحالى والمستقبلى هو صراع على مصادر الطاقة وتحديداً النفط والغاز الطبيعى. وإزاء النفوذ النفطى المتزايد لروسيا فى الأسواق الأوربية أعلن الاتحاد الأوربي مراراً عزمه على تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية فى إمداد أوربا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخري من أسيا الوسطي والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا فى هذا الصدد حيث تم إنشاء خط أنابيب الغاز "باكو – تبليسى – جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذرى ولكن القازاقى والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي عبر الأراضى الجورجية إلى أوربا. وقد انشأ هذا الخط بمباركة ودعم أمريكي واضح ورغم المعارضة الروسية القوية له. وقد تردد أن روسيا قامت بقصفه خلال الأزمة الأخيرة فى أوسيتيا وهو ما نفته روسيا. ولاشك أن روسيا تهدف إلى تأكيد وجودها ونفوذها فى المنطقة وتسعى إلى أن تكون أى مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة عبر أراضيها أو على أقل تقدير بالتنسيق معها.

فى ضوء الاعتبارات السابقة يمكن تفهم السلوك الروسى تجاه القصف الجورجى لأوسيتيا الجنوبية والذى جاء حاسماً وفعالاً ومحققاً للمصالح الروسية والأهداف التى حددتها القيادة الروسية وفى مقدمتها تأكيد وضع روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها.

وقد كانت المبادئ الستة التى تضمنتها خطة السلام التى تم توقيعها بين روسيا وجورجيا، بوساطة الرئيس الفرنسى الذى تترأس بلاده الاتحاد الأوربى حالياً، انعكاس واضح للشروط التى وضعتها روسيا وتمسكت بها داخل مجلس الأمن لوقف إطلاق النار حيث شملت: عدم اللجوء إلى استخدام القوة، والإيقاف التام لجميع العمليات العسكرية، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وعودة القوات الجورجية الى مواقع مرابطتها الدائمة، فى مقابل خروج القوات الروسية الى الخط الذي كانت عليه قبل بداية العمليات العسكرية، وبدء مناقشات دولية حول وضع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المستقبلي. وهو ما يعنى إن روسيا استطاعت فرض إرادتها ليس فقط على جورجيا ولكن على الولايات المتحدة حليفها الأساسى التى بدت مكتوفة الأيدى أمام الهيمنة الروسية على إدارة الأزمة. وهو ما يعنى أن نظاماً دولياً جديداً فى طور التشكيل.

ثانياً: إرهاصات توازن جديد للقوى فى إطار نظام دولى تعددى:

إن تحدى روسيا الواضح للضغوط الأمريكية والذى بدا غير متوقعاً ليس فقط من جانب جورجيا بل والولايات المتحدة ذاتها يشير إلى بداية الانكسار الأمريكى وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى لا علاقة لها بالأزمة فى أوسيتيا، منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتى بدأت تطفو على السطح تدريجياً إلى جانب فشلها فى إدارة حملاتها العسكرية فى أفغانستان والعراق. وهو أمر يبدو طبيعياً. فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد إن سيطرة أى قوة على قمة النظام الدولى مهما طالت مدتها إلى زوال.

ولعل أزمة أوسيتيا فى ذلك تشبه إلى حد كبير أزمة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ والتى كشفت بوضوح التغير فى النظام الدولى آنذاك وكانت أحد علامات هذا التغير وذلك بانتقاله من نظام تعددى إلى نظام قطبية ثنائية. فضغط القوتين العظميين، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، على فرنسا وبريطانيا لوقف القتال والانسحاب من مصر كان أول مؤشر واضح على أن الدولتين لم تعدا على قمة النظام الدولى ولا سيدتا قرارهما وأنهما صارا قوى "من الدرجة الثانية" إذا جاز التعبير، وليسوا قوى كبرى مستقلة كما كان عليه الحال فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأنهما أصبحا "تابعين" بدرجة أو أخرى لنفوذ قوة عظمى تحتل قمة المعسكر الغربى وهى الولايات المتحدة.

ولقد دفع انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين الكثيرين إلى الاعتقاد بميلاد نظام عالمى جديد. وقد اختلف محللو العلاقات الدولية حول طبيعة هذا النظام. فالبعض أفرط فى

التفاؤل وأعتبره عوده للنظام متعدد القوى ولكن على نحو أكثر ديمقراطية وتمسكاً بمبادئ العدالة والقانون الدولى، حيث تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً محورياً، وتسوده قيم الليبرالية السياسية والاقتصادية، وتساعد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى التقريب بين أرجائه وتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية بين الأمم والشعوب ليصير الحوار هو الآلية الأساسية للتفاعل بين حضاراته فى إطار ما أصطلح على تسميته بالعولمة. والبعض الأخر كان أكثر واقعية حيث رأى أن النظام العالمى الجديد يتجه نحو أحادية قطبية طاغية وأن صدام الحضارات أمراً لا مفر منه.

والواقع إن هذا الاختلاف كان طبيعياً، فكل ما شهدته حقبة التسعينات وحتى الآن لم يكن سوى مرحلة انتقالية اتسمت بأحادية قطبية متغطرسة تبلورت ملامحها ووضحت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتأكدت باحتلال الولايات المتحدة للعراق. فقد بدا واضحاً إن هناك قوة عظمى واحدة، وهى الولايات المتحدة، تحتل مكان الصدارة بين القوى الكبرى وذلك بفعل عوامل عدة، منها قدراتها الكبيرة ليس فقط جغرافياً وديموجرافياً وإنما اقتصادياً وعسكرياً أيضاً. والأهم هو توافر رؤية وإرادة سياسية لديها للعب دور محورى وحاسم فى كافة القضايا الدولية والإقليمية، وأن تكون هى الفاعل الأوحد أو على الأقل الأساسى والحقيقى فى هذه القضايا.

يلى القطب الأوحد عدد من القوى الكبرى التى ربما لا تقل كثيراً من حيث القدرات والإمكانات عن الولايات المتحدة بل أن بعضها يفوقها فى بعض القدرات، ولكن ليس لديها الإرادة السياسية اللازمة لترجمة هذه القدرات إلى نفوذ دولى مهيمن. ولعل النموذج الواضح على ذلك هو الاتحاد الأوربى الذى يعتبر بدوله السبع والعشرين عملاقاً اقتصادياً له سياساته ونظمه المشتركة الواضحة والمحددة على الصعيد الاقتصادى، إلا إنه يفتقد إلى الرؤية والإرادة المشتركة على صعيد السياستين الخارجية والدفاعية. ورغم الخطوات التى تم اتخاذها فى هذا الاتجاه فإن الاتحاد الأوربى مازال بعيداً عن كونه فاعلاً دولياً واحداً على الصعيد الدولى وذلك فيما يتعلق بالقضايا ذات الأبعاد السياسية والإستراتيجية الأمنية. ولقد برز ذلك واضحاً فى أزمة الاحتلال الأمريكى للعراق حيث انقسمت دول الاتحاد الأوربى على نحو حاد بين مؤيد بل ومشارك فى العمليات العسكرية والاحتلال وهو التوجه الذى تزعمته بريطانيا؛ وفريق أخر معارض ومندد بهذا الاحتلال وهى الحملة التى قادتها فرنسا وألمانيا.

وكان هذا القول ينصرف أيضاً على روسيا الاتحادية حتى أزمة أوسيتيا الجنوبية فقد كان هناك حدود لدورها على الصعيد الدولى ولسقف المواجهة بينها وبين الولايات المتحدة والتى عادة ما كانت تقتصر على السلوك اللفظى والدبلوماسى دون أن تتجاوزه إلى المواجهة المباشرة عسكرية كانت أو غير عسكرية، وذلك بالنظر إلى التحديات الداخلية التى كانت تواجهها وتركيز القيادة الروسية على إعادة البناء الداخلى.

إلا إنه كان من المؤكد أن النظام الدولى لن يستمر أحادى القطبية إلى الأبد. وتعتبر أزمة أوسيتيا الجنوبية نقطة تحول مفصلية تشير إلى بدء تغير حقيقى فى هيكل النظام الدولى، نحو نظام متعدد القوى على غرار ذلك الذى ساد العلاقات الدولية فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وتعتبر روسيا فاعلاً محورياً فى هذا النظام فرغم إن التناقض الأيديولوجى انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانهيار الاتحاد السوفيتى، ورغم وجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين روسيا والولايات المتحدة، إلا إن التناقض الحضارى والمصلحى مازال قائماً بينهما. ومن ثم فإن الصراع الدولى سوف يستمر بينهما وسوف يكون أكثر وضوحاً فى منطقة المجال الحيوى لروسيا المتمثلة فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق حيث ثانى أكبر احتياطى نفطى بعد منطقة الشرق الأوسط فى منطقة بحر قزوين. فالصراع فى المستقبل هو صراع على مصادر الطاقة. ولم يكن تواجد الولايات المتحدة فى الخليج واحتلالها للعراق إلا لهذا الهدف.

كما بدا واضحاً أيضاً أن تقارباً متزايداً وربما تحالفاً مستقبلياً بدء فى التطور بين روسيا وعدد من الدول الأوربية التى تشهد نمواً فى القوى اليمينية الطامحة لدور أوسع نطاقاً وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وفى مقدمتها ألمانيا وفرنسا وايطاليا وربما أسبانيا أيضاً. وفي أثناء قمة حلف الأطلنطى فى أبريل ٢٠٠٨ عند بحث انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف عارضت ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ضم الدولتين إلى خطة العمل لنيل العضوية، التي تعتبر مرحلة إلزامية على طريق الانضمام الى الحلف تجنبا لإفساد العلاقات مع روسيا. وهو أمر يدل على تنامي التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة وعلى التقارب بين روسيا وعدد من الدول الأوربية الهامة والمؤثرة على الساحة الأوربية.

فالاتحاد الأوربى وعلى خلاف ما يتوقعه الكثيرين لن يتمكن من لعب دور سياسى يعتد به كفاعل دولى للاعتبارات السابق الإشارة إليها، وربما يستمر كعملاق اقتصادى إلا إنه لن يستطيع الوصول إلى رؤية موحدة وأولويات مشتركة فيما يتعلق بشئونه الخارجية والأمنية، وستظل للأولويات الوطنية الغلبة فى هذا الصدد خاصة مع التوسع المطرد فى عضويته، وفى هذا الاطار سوف يحدث حتماً تقارباً وتفاهماً خاصاً بين روسيا وعدد من الدول الأوربية.

أما العملاقين الآسيويين الصين واليابان فإن جُل اهتمامهما ينصرف إلى محيطهما الإقليمى ومجالهما الحيوى المباشر ولم تمارس أى منهما على مر التاريخ دوراً فاعلاً إلا فى هذا الإطار وسوف تتركز المواجهة بينهما وبين الولايات المتحدة مستقبلاً على مصالحهما الاقتصادية والتجارية والقضايا الإقليمية التى تمسهما مباشرة.

إن المواجهة التى بدأت بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية هى إيذاناً ببدء حقبة جديدة فى العلاقات الدولية وقد أخطأت الولايات المتحدة باستمرار التصعيد مع روسيا بالتأكيد على إنه سيتم ضم جورجيا إلى حلف الأطلنطى مستقبلاً، وما صاحب ذلك من مناورات أمريكية أوكرانية فى البحر الأسود من ناحية، وتوقيع اتفاق لنشر ١٠ صواريخ اعتراضيه فوق الأراضي البولندية بالإضافة الي تمركز ما يقدر بـ ١٠٠ من العسكريين الأمريكيين للإشراف علي تشغيل الصواريخ، وتزويد بولندا ببطاريات صواريخ باتريوت القادرة علي إسقاط الصواريخ المهاجمة، وهو الاتفاق الذى اعتبرته روسيا موجهاً إليها وتهديداً مباشراً لأمنها القومى. هذا إلى جانب السلوك اللفظى المتغطرس للرئيس الأمريكى ووزيرة خارجيته تجاه روسيا والذى لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا بل ومن العالم أجمع.

الأمر الذى دفع روسيا إلى الاستمرار فى التصعيد أيضاً وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووى ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطى، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فى خطوة كانت بعيدة تماماً عن كافة التقديرات والتوقعات.

ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بما يمكن أن تنتهى إليه هذه الحلقة المفرغة من الفعل ورد الفعل، إلا إنه من المؤكد أن أن أزمة أوسيتيا الجنوبية كشفت عن تغيراً حقيقاً فى النظام الدولى سوف تتضح معالمه وتتأكد خلال السنوات القادمة وما تنطوى عليه من تفاعلات بين روسيا والولايات المتحدة.